Document: EB 2014/113/R.22
Agenda: 11(a)
Date: 11 December 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الرابع والثلاثين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقب المالي
ومدير شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Allegra Saitto
القائمة بأعمال المدير
إدارة المحاسبة والإبلاغ المالي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة عشرة بعد المائة
روما، 15–16 سبتمبر/أيلول 2014

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الرابع والثلاثين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي تناولتها اللجنة في اجتماعها الرابع والثلاثين بعد المائة الذي عقد في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال بإضافة مذكرة إعلامية بشأن أثر زيادة قيمة الدولار الأمريكي على الحسابات المالية لعام 2014 تحت البند مسائل أخرى.

محاضر الاجتماع الثالث والثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على المحاضر بدون تعليقات.

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2015، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2015 وخطته الإشارية للفترة 2016–2017

4- ترد مناقشة اللجنة لهذا البند في تقرير مستقل (EB 2014/113/R.3).

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2015

5- قدم مدير مكتب المراجعة والإشراف خطة العمل المقترحة للمكتب لعام 2014، مشيرا إلى أن اختيار المراجعات للفترة 2016/2015 تم على أساس تقييم للمخاطر والأولويات المؤسسية. وأشار إلى أنه سيتم التركيز على تطوير نهج للمراجعة عن بُعد للمكاتب القطرية للصندوق للسماح بتوسيع نطاق تغطية المراجعة ضمن مظروف الموارد المتاحة للمكتب. وقد تم تصميم الخطة المقترحة لدعم الإدارة في تحقيق الأهداف المؤسسية والمساهمة في بناء منظمة أكثر كفاءة وفعالية.

6- وأُبلِغت اللجنة بأن الجهود في مجال التحقيقات سوف تركز على رفع مستوى آلية التحقيق والجزاءات، استنادا إلى نتائج الاستعراض الخارجي الذي تم مؤخرا، وأنه سيتم تكثيف التوعية بمكافحة الفساد في مكتب المراجعة والإشراف.

7- وأوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف كذلك أن ميزانية المكتب المقترح تخصيصها لعام 2015 على نفس مستوى عام 2014، فيما يتعلق بتكاليف الموظفين، مع زيادة في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين. ومن شأن ذلك أن يتيح المرونة في استخدام الموارد الخارجية في مجالي المراجعة والتحقيقات.

8- وتم التأكيد على أنه سيتم تقديم تقرير مرحلي إلى اللجنة في سبتمبر/أيلول 2015 لإبلاغها بأي تغييرات ضرورية أدخلت على الخطة.

9- ووافق الأعضاء على خطة العمل وطلبوا توضيحات بشأن ما يلي: إلى أي مدى تمت مقارنة نتائج مراجعات مختلف المكاتب القطرية للصندوق من أجل تحديد القضايا المنهجية؛ والدور المحتمل لمكتب المراجعة والإشراف فيما يتعلق باستعراض الإطار العام للاقتراض بالعلاقة إلى تقييم مخاطر نهائي لقدرة إدارة العمليات المالية أو تقييم لقدرات إدارة المخاطر في الصندوق في مجال إدارة الاقتراض.

10- وأوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف أن المقارنات تمت بين نتائج مراجعات مختلف أنواع المكاتب القطرية وأنه تم تناول الموضوعات المشتركة في استعراض المراجعة. كما أوضح أن المكتب أجرى تقييما عاما للمخاطر عند تحديد خطة عمله وأن العمليات الإضافية المرتبطة بالإطار العام للاقتراض سوف تدرج في تقييم المخاطر هذا. وأُبلِغت اللجنة بأن تقرير مراجعة صادر عن مكتب الإشراف والمراجعة في أوائل عام 2014 بشأن الإدارة الداخلية للاستثمارات خلص إلى أن الضوابط في هذا المجال مرضية.

11- ووصفت الإدارة التحسينات المضطلع بها في مجال إدارة المخاطر لحافظة الاستثمارات على النحو التالي: إنشاء وحدة مستقلة للتخطيط المالي وتحليل المخاطر في عام 2013 والعمل الجاري على وضع إطار لإدارة المخاطر ونماذج أكثر تعقيدا للتدفقات المالية.

12- وبهذا استُكمل استعراض خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف وستقدم للتأكيد إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2014. وسلطت الرئيس الضوء على احتمال إجراء تعديل على خطة عمل المكتب للتصدي للمخاطر الإضافية الناتجة عن تنفيذ الإطار العام للاقتراض خلال عام 2015 أو عام 2016.

الاستعراض السنوي لسياسة الاستثمار في الصندوق

13- عرضت الإدارة معلومات أساسية عن بيان سياسة الاستثمار وأساسه المنطقي. وأشارت إلى أن الهدف من تنقيح عام 2014 يتمثل في مواصلة توحيد أحكام السياسات عن طريق إدخال قيد واحد على جودة الائتمان على الدرجة الاستثمارية لجميع فئات الأصول.

14- وكانت التغييرات الأخرى على النحو التالي:

(أ) إزالة القيد المفروض على أهلية فئات من الأصول لحوافظ معينة؛

(ب) أعيد تسمية فئة أصول النقد التشغيلي باسم رأس المال العامل.

15- وطلبت اللجنة توضيحا بشأن كيفية إدارة الصندوق لتعرضه لمخاطر تغير أسعار العملات.

16- وأوضحت الإدارة أن تعرض الصندوق المحتمل لمخاطر تغير أسعار العملات يكمن في مجالين اثنين هما: مطابقة الأصول والخصوم، وإدارة التدفقات النقدية بمختلف العملات. ويتم تخفيف مخاطر تغير أسعار العملات عن طريق موازنة حافظة الاستثمارات مرة أخرى إلى حقوق السحب الخاصة لتقابل الخصوم غير المنصرفة المتعلقة بالقروض، والمقومة كلها في الوقت الحالي بحقوق السحب الخاصة. وفي الحالة الأخرى، فإن جميع القروض مقومة في الوقت الحالي بحقوق السحب الخاصة، وبالتالي فإن عملة الصرف والسداد لا تؤدي إلى التعرض لأي مخاطر بشأن النقد الأجنبي. وإذا قرر الصندوق تقديم القروض بعملة واحدة، فستنشأ مثل هذه المخاطر. ولذلك، طلب الصندوق من البنك الدولي إجراء دراسة لتوفير تقييم بشأن أدوات التحوط التي يمكن أن يستخدمها الصندوق لتخفيف مخاطر تقلب أسعار العملات والحصول على معلومات عن تجربة المشروع التجريبي للإقراض بعملة واحدة في المؤسسة الدولية للتنمية.

17- ودع رئيس اللجنة الإدارة إلى عرض ورقة تمهيدية على لجنة مراجعة الحسابات بشأن قيود سياسة الاستثمار الحالية، بما في ذلك ربما مقارنة مع الخبرات وسياسات الاستثمار في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

وبهذا استُكمل استعراض وثيقة بيان سياسة الاستثمار لعرضها على الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي.

بيان سياسة الاستثمار لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة

18- أوضحت إدارة الصندوق أنه تم تغيير الورقة من أجل الإبقاء على هيكل التسيير الذي وافق عليه مجلس المحافظين باعتماد القرار 132/د26 الذي عدل المجلس التنفيذي جزء منه في دورته الثانية والثمانين في سبتمبر/أيلول 2004، لتبقى سلطة تحويل الأموال من الصناديق الاستئمانية لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة مرة أخرى إلى الصندوق ضمن صلاحيات المجلس التنفيذي وتبقى سلطة تحويل موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى الصندوق الاستئماني ضمن صلاحيات الرئيس. وأوضح أيضا أنه يمكن اعتبار أن الزيادة في التمويل البالغة 11 في المائة زيادة بسيطة.

19- وبهذا استُكمل استعراض بيان سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق الاستئماني لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة لعرضه على الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي للنظر فيه وتقديمه إلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط.

التقرير المرحلي بشأن إعداد إطار عام للاقتراض من جانب الصندوق

20- عرض نائب المدير المساعد لدائرة العمليات المالية التحديث المتعلق بإعداد الإطار العام للاقتراض. وأُوضِح أن الإطار سينقسم إلى جزأين:

(أ) الجزء 1 – يتناول الاقتراض من الدول ذات السيادة والمؤسسات التي تدعمها الدولة؛

(ب) الجزء 2 – يتناول الاقتراض القائم على السوق.

وستقوم الإدارة بإعداد الجزء الثاني، الذي سيقدم بصفة دورية معلومات إلى لجنة مراجعة الحسابات عن التقدم المحرز وتطلب توجيهات حسب الاقتضاء.

21- ولخصت الإدارة المسائل الأخرى التي نوقشت أثناء فترة الاجتماعات غير الرسمية الخمسة للجنة مراجعة الحسابات والتي تم تناولها ضمن الإطار على النحو التالي:

(أ) توضيح الأسباب الأساسية لنظر الصندوق في الاقتراض؛

(ب) مقترح واضح لحدود الاقتراض للتجديد العاشر لموارد الصندوق وكنسبة طويلة الأجل للدين إلى رأس المال؛

(ج) إمكانية عرض مقترحات على المجلس التنفيذي حيث تكون المزايا التي تدعم الاقتراض من خلال موارد الصندوق أكبر من المخاطر، من وجهة نظر الإدارة؛

(د) الاعتراف بأن الاقتراض من السوق كان خيارا طويل الأجل وأنه سيتم النظر في مثل هذا الخيار بعد إجراء الإدارة لتحليل شامل والتشاور مع لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي حسب الاقتضاء؛

(هـ) الأسباب التي تدعو الأطراف المحتملة إلى أن تكون مهتمة بإقراض الصندوق؛

(و) توضيح أنه سيتم إجراء جميع تحاليل الاستدامة المالية، بما في ذلك أي منحة دعم قد يحصل عليها الصندوق من مصادر أخرى؛

(ز) مقترحات بشأن تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي واستراتيجيات إدارة المخاطر.

22- وأوضحت الإدارة أنه على الرغم من أن مشروع الجزء 1 قُدِم إلى الاجتماع غير الرسمي السادس، فإن بعض البنود لا تزال قيد المناقشة. وأعربت الإدارة عن أملها في تسوية تلك المسائل في الاجتماع القادم للجنة.

23- وأوصت الإدارة بعرض مشروع الجزء 1 على لجنة مراجعة الحسابات في مارس/آذار 2015 وتقديمه بعد ذلك إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015 للموافقة. وتم تأكيد أنه لا يوجد في الوقت الحالي أي جدول زمني لإعداد الجزء 2 لأنه خيار طويل الأجل.

24- وطلب أعضاء اللجنة توضيحا بشأن الخطوات التالية في عملية الموافقة على الإطار العام للاقتراض وبشأن الرأي القانوني ولفتوا انتباه الإدارة إلى أهمية إعداد الجزء 2 فضلا عن ضمان أن يكون لدى دائرة العمليات المالية القدرات الكافية لإدارة الاقتراض الخارجي.

25- وأعربت الإدارة عن استعدادها للانتهاء من المناقشات المتعلقة بالإطار في الاجتماع غير الرسمي القادم واتفقت على أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق، يمكن تقديم مشروع الإطار في الحلقة الدراسية غير الرسمية للمجلس التنفيذي في 11 ديسمبر/كانون الأول 2014. وأُبلِغت اللجنة بأنه تم التعاقد مع خبير استشاري خارجي لمساعدة الصندوق في صياغة الجزء 2 من الإطار وسيقدم تحديث بشأن هذه المسألة إلى اللجنة في سبتمبر/أيلول 2015.

26- واختتم رئيس اللجنة كلمته بأن طلب أن يوفر إطار الاقتراض تعريفا للسندات وذلك بهدف حساب معدل المدين المقترح/ السند. وأُوضِح أيضا أنه سيتم الاستمرار في مناقشة القضايا العالقة في الاجتماع غير الرسمي القادم للجنة مراجعة الحسابات لمناقشة الموضوع. وأيدت الإدارة وأعضاء اللجنة إمكانية تقديم مسودة الإطار إلى الحلقة الدراسية غير الرسمية للمجلس التنفيذي في أوائل ديسمبر/كانون الأول 2014.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2015

27- قدم رئيس اللجنة برنامج العمل وفتح باب المناقشة باقتراح بعض التعديلات على خطة العمل. وتمت مناقشة هذه التعديلات مع المقترحات المقدمة من الأعضاء الاخرين.

28- وفي الختام، اعتمدت لجنة مراجعة الحسابات برنامج العمل بالتعديلات التالية:

(أ) إدراج استعراض المنهجية المستخدمة لتحديد كل من معدل التضخم وسعر الصرف في الشؤون الإدارية للصندوق في عام 2015 في اجتماع يوليو/تموز؛

(ب) إدراج استعراض ورقة تمهيدية بشأن سياسة الاستثمار في الصندوق، المقرر إجراؤه مبدئيا في اجتماع يوليو/تموز؛

(ج) إدراج استعراض تنفيذ الإطار العام للاقتراض – الجزء 1 في نوفمبر/تشرين الثاني 2015؛

(د) إدراج التحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار العام للاقتراض عندما يكون هذا تحديث متاحا.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2013

29- قدمت الإدارة نظرة عامة وتحديثا بشأن وضع تقارير مراجعة حسابات المشروعات والأنشطة ذات الصلة التي قام بها الصندوق في عام 2013. وظلت نسبة آراء مراجعي الحسابات المتحفظة وغير المتحفظة مستقرة عند حوالي 80 في المائة لغير المتحفظة و20 في المائة للمتحفظة.

30- وكانت هناك زيادة في نسبة تقارير المراجعة المقدمة في الموعد المحدد من 45 في المائة في عام 2012 إلى 58 في المائة في عام 2013. وفي الحالات التي أشير فيها إلى وجود مخاطر كبيرة بشأن المراقبة، طُلب من المشروع إعداد خطة عمل محددة زمنيا.

31- وأبلغت الأمانة اللجنة بالتحسينات المقررة و/أو المنفذة بين عامي 2013 و2014 على النحو التالي:

(أ) كامتداد لعمليات الصرف القائم على المخاطر، بدأ الصندوق في الفصل الرابع من عام 2014 عملية تجريبية لتقديم طلبات السحب إلكترونيا؛

(ب) تم تنظيم منتديات بشأن الإدارة المالية للمشروعات وأصحاب المصلحة الآخرين لأربع مناطق بين عامي 2012 و2014 وسيُعقد منتدى لأمريكا اللاتينية في أوائل عام 2015؛

(ج) تعزيز إجراءات الإدارة المالية للحصول على الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتوفير ضمانات أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بوثائق المشروعات. وأشارت الإدارة إلى أن مطالب الجهات المانحة أكثر تعقيدا وصعوبة مما كانت عليه في الماضي، ويطلب مراجعو المفوضية الأوروبية الآن أن يوفر الصندوق بانتظام أدلة إضافية على إجراءات التحقق والضوابط.

32- وأقرت اللجنة بالتقدم المحرز في هذا المجال وأحاطت علما بتقرير الحالة.

تحديث بشأن تطوير نظام القروض والمنح

33- عرضت الإدارة تحديثا بشأن التقدم المحرز في مشروع استبدال نظام القروض والمنح في الشهرين الماضيين بتنفيذ عاجل لتكييف نظام FLEXCUBE لإزالة التأخيرات في البت في طلبات السحب المتعددة التي تكون بسبب النظام. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل على بعض عمليات التكييف والتقارير التي توقف العمل عليها مؤقتا ريثما يتم إطلاق النظام. وبعد الانتهاء من الموافقات الداخلية، كان من المتوقع تطوير النظام في مرحلة فرعية – مرحلة التنفيذ 1.5 – بتكاليف تقديرية لا تتجاوز سقفا قدره مليون دولار أمريكي.

34- وكان مجموع الميزانية الموافق عليها قدره 15.76 مليون دولار أمريكي. وقدرت التكاليف الإجمالية للمشروع حتى اليوم، بما في ذلك مرحلة التنفيذ 1.5، بمبلغ 8.4 مليون دولار أمريكي. وينتج عن ذلك ما يقرب من 7.3 مليون دولار أمريكي للمرحلة 2 من المشروع التي بدأت بشأنها عملية أولية لتحديد النطاق.

35- وأحاطت اللجنة علما بالتحديث.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

36- قدمت الإدارة تقريرين لكي تستعرضهما لجنة مراجعة الحسابات:

(أ) الموارد المتاحة لعقد الالتزامات؛

(ب) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2013.

37- وأكدت الإدارة أن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات لبرنامج القروض والمنح محددة الآن في إطار نهج التدفقات النقدية المستدامة. وكان من المفترض أن تمول القروض العادية المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2015 من القرض الذي تفاوض بشأنه الصندوق مع مصرف التنمية الألماني وأن الصندوق لن يدخل في اتفاقيات قروض فردية أخرى مع مصرف التنمية الألماني إلا إذا كان هذا القرض الفردي مستداما ماليا، أي لن يحتاج إلى دعم من موارد الصندوق الذاتية.

38- وقدمت الإدارة تحديثا بشأن أداء حافظة الاستثمارات، مشيرة إلى أن الأداء كان ثابتا تقريبا خلال الفصل الثالث من عام 2014، في حين كان أداء عام 2014 حتى تاريخه نسبته 2.28 في المائة.

39- وطلبت اللجنة توضيحات بشأن: قدرة الصندوق على توليد إيرادات كافية من استثمار الأموال الواردة من مصرف التنمية الألماني لتغطية التكاليف المرتبطة بالقرض؛ وسبب وجود حيازات نقدية نسبتها 7 في المائة من الأصول؛ والمعايير المستخدمة للاستعانة بمديري الحوافظ الاستثمارية الخارجيين؛ وسبب الاستثمار في السندات المرتبطة بالتضخم. وتناولت الإدارة هذه الأسئلة وقدمت تفسيرات.

40- واستُعرضت التقارير بدون تعليقات أخرى.

مسائل أخرى

41- أبلغت الإدارة لجنة مراجعة الحسابات في إطار هذا البند بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى والأثر المتوقع لذلك على الكشوف المالية للصندوق. وأُبلِغت اللجنة بأن الصندوق قد تكبد خسارة من تحويل العملات الأجنبية المتعلقة بأصول القروض المقدمة بوحدات حقوق السحب الخاصة تبلغ ما يقرب من 400 مليون دولار أمريكي وسيتم تسجيلها في كشف الإيرادات. وأوضحت الإدارة أيضا أن خسارة التحويل تمثلت في بند محاسبة فقط، ولن يكون لها أي تأثير على الوضع النقدي العام ولا على أعمال الصندوق.